

لقد كان للعلاقات الجزائرية المغربية أثراً الواضح على مسيرة اتحاد المغرب العربي التي سبق وأشارنا إلى أنها علاقة تنافسية أكثر منها تعاونية. ويظهر لنا هذا التأثير من خلال الأداء السياسي والاقتصادي باعتبارهما عاملين أساسين لتفعيل الاتحاد المغاربي والتقدم به نحو اتحاد متكامل، وهذا ما سنبيه فيما يلي: بعد استقلال الجزائر في 1962 تم توقيع اتفاقيات الرباط عام 1963، وبناء على البرتوكول الملحق بالاتفاقية المذكورة والموقع عليه بأفران يوم 15/01/1963 فقد تضمنت هذه الاتفاقية ما يلي: تعهد الحكومتان المغربية والجزائرية بقرار التعاون بين الجزائر والمغرب في الميدان القضائي. ويكون تبادلاً بصفة مستمرة في الميدان التقني القضائي وأن تعملاً معاً على توحيد التشريعات والأساليب القضائية الخاصة بكل واحدة منها ، بحيث يمكن على الخصوص من تفادي كل ما يميز بين المغاربة والجزائريين فيما يرجع لقواعد الاختصاص المعمول في البلدين. تقوم الحكومتان بالمساعي والتفاوضات الضرورية لدى الحكومتين الشقيقتين التونسية واللببية لإنجاح هذا التوحيد في نطاق المغرب العربي الكبير.